مجلس البطاركة الكاثوليك افتتح دورته الثامنة والأربعين

الراعي: النواب يمعنون في مخالفة الدستور

أسف البطريرك الماروني بشارة الراعي لأنّ النواب اللبنانيين «يخونون مسؤوليتهم الوطنية بافتعال الفراغ في سدّة الرئاسة الأولى في لبنان، لخدمة أهداف ومآرب شخصية وفئوية ومذهبية، داخلية وخارجية، والإمعان في مخالفة الدستور بعدم انتخاب رئيس للبلاد».

كلام الراعي جاء في كلمة ألقاها خلال ترؤسه افتتاح مجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك في لبنان قبل ظهر أمس، دورته الثامنة والأربعين بعنوان «العائلة المسيحية في لبنان: رسالتها واقعها وخدمة الكنيسة»، في قاعة المؤتمرات في الصرح البطريركي في بكركي، بمشاركة بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق والإسكندرية وأورشليم للروم الملكيين الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام، البطريرك الأنطاكي للسريان الكاثوليك مار اغناطيوس يوسف الثالث يونان، كاثوليكوس بطريرك كيليكيا للأرمن الكاثوليك نرسيس بدروس التاسع عشر، السفير البابوي في لبنان غابرييل كاتشا، مطارنة الكنائس المارونية والروم الملكيين الكاثوليك والسريانية والكلدانية والأرمنية واللاتينية، الرؤساء العامين والرئيسات العامات، وفد من البرلمانيين الكاثوليك من أوروبا وأميركا اللاتينية برئاسة رئيس أساقفة فيينا الكردينال كريستوف شونبورن.

استهلت الجلسة الأولى برفع صلاة بدء الدورة، تلتها كلمة الافتتاح ألقاها الراعي الذي أشار إلى «أنّ العائلة ليست من مسؤولية الكنيسة فقط، بل من مسؤولية الدولة أيضاً التي هي مسؤولة عن تأمين حاجات العائلة اجتماعياً وثقافياً وحياتياً واقتصادياً»، معتبراً «أنّ الجماعة السياسية تفقد مبرّر وجودها إذا لم تكن ملتزمة بما أوكل إليها الشعب».

ولفت إلى «أنّ الدول الراقية تحافظ على مواطنيها وتوفر لهم المستوى المعيشي الأفضل وهذا لا تفعله الدولة اللبنانية بسبب عجز الطبقة السياسية الحاكمة».

وأسف الراعي «لأنّ الطبقة السياسية الحاكمة عاجزة»، وقال: «إنّ اللبنانيين المنتشرين متألمون للغاية، ونحن مثلهم، ومجروحون في كرامتهم الوطنية. ويقبّحون أصحاب السلطة السياسية، وبخاصة النواب الذين يخونون مسؤوليتهم الوطنية بافتعال الفراغ في سدّة الرئاسة الأولى في لبنان، لخدمة أهداف ومآرب شخصية وفئوية ومذهبية، داخلية وخارجية، والإمعان في مخالفة الدستور بعدم انتخاب رئيس للبلاد، وبنشر شريعة الغاب واستباحة الفلتان في المؤسسات والفساد في الإدارات العامة والمال العام، والاستيلاء الفئوي والمذهبي على المرافق العامة وقدرات الدولة. اللبنانيون المنتشرون، ونحن معهم، ينددون بالنواب اللبنانيين الذين يفتعلون خطر الفراغ على مستوى السلطة التشريعية، فيخالفون الدستور وإرادة الشعب، ويستعملون الوكالة المعطاة لهم من الشعب الذي انتخبهم لمدة معينة، كأنها حق خاص، ويمددون ولايتهم لأنفسهم. وبذلك يخالفون مجدداً وبدم بارد دستور البلاد».

بعد ذلك، ألقى السفير البابوي كلمة شدّد فيها على «أهمية دور العائلة في بناء المجتمعات وعلى الدعم الكبير الذي يقدمه قداسة البابا فرنسيس في سبيل ازدهار الكنيسة ونموها»، مؤكداً دعوة البابا الدائمة «إلى العمل من أجل إحلال السلام».

كما أكد «أنّ لبنان كان دوماً ولا يزال في تفكير البابوات وقلوبهم وقد أولوه اهتماماً خاصاً من خلال إرشادات رسولية متعدّدة، كما يولون اليوم اهتماماً لقضايا المسيحيين في الشرق لا سيما في العراق وسورية حيث المعاناة الشديدة»، مشيراً إلى «دعم الكرسي الرسولي لصوت الكنيسة والمجتمع في لبنان، اللذين ينادیان بالعمل وفقاً للمؤسسات الديمقراطية والدستور».

البطاركة والأساقفة في بكركي (تمّوز)

دريان التقى تجمع اللجان والروابط والمنظمة العالمية لحوار الأديان

استقبل مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبداللطيف دريان في دار الفتوى، وفد تجمع اللجان والروابط الشعبية والهيئات القومية في لبنان برئاسة منسق التجمع معن بشور.

وتحدث باسم الوفد الوزير السابق بشارة مرهج الذي قال: «تشرفنا بلقاء المفتي دريان، وقدرنا له مواقفه العروبية الأصيلة ومواقفه الإيمانية والوحدوية التي تركت الأثر العميق لدى اللبنانيين جميعاً، والذين هم يشكلون عائلة واحدة».

ولفت مرهج إلى «أنّ الدعوة التي أطلقها المفتي في مؤتمر العائلة الذي تمّ بدعوة من البطريرك لحام، كانت دعوة إيجابية تركت صدى لدى اللبنانيين جميعاً ولدى المغتربين أيضاً، لأننا في حاجة إلى هذه الروح، روح الوحدة، روح العائلة الواحدة حتى نستطيع أن نتخطى الكثير من الصعاب التي تعترضنا في لبنان».

وأضاف: «لقاؤنا اليوم مع سماحة المفتي عنوانه «القدس»، القدس التي تعيش محنة تتجدّد وتتصاعد باستمرار بسبب الاحتلال الصهيوني الذي يمضي قدماً في خطته لتهويد القدس وتزوير معالمه الإسلامية – المسيحية، القدس في قلب سماحة المفتي، وجميعنا نتطلع إلى قيام كل الدول العربية وكل الهيئات العربية بواجباتها تجاه القدس، إذ لا يجوز أن يبقى المقدسيون في حالة حصار يزداد يوماً بعد يوم ونحن عنهم لاهون، واجبنا الأساسي في هذه اللحظة كعرب وكأبناء عائلات روحية متعدّدة أن نكون جنباً إلى جنب مع القدس، ولبنان يجب أن يتفرغ لدعم القدس، ولذلك يجب أن نكون كتلة واحدة بالنسبة إلى القضايا الداخلية كي يقوم لبنان برسالته على الصعيد العربي والإنساني».

كما استقبل دريان وفد المنظمة العالمية لحوار الأديان والحضارات في العالم «أوسيكو» برئاسة رئيس المنظمة الشيخ مخلص أحمد الجدة، الذي قلد المفتي دريان «الوسام الذهبي للمنظمة»، في حضور الأمين العام للمجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الشيخ خلدون عريمط والمدير العام للأوقاف الاسلامية الشيخ هشام خليفة.

ونوهت سفيرة الـ«أوسيكو» سلوى غدار يونس، من جهتها، «بالمزايا الدينية والوطنية التي يتمتع فيها المفتي دريان».

كما استقبل مفتي الجمهورية وفد حركة الاستقلال برئاسة ميشال معوض.

دريان مجتمعاً إلى وفد تجمع اللجان والروابط الشعبية (دالاتي ونهرا)

فاعليات شبعا والعرقوب: ستبقى المنطقة مصدر اطمئنان لسورية

أكدت فاعليات شبعا والعرقوب رفضها دخول المسلحين من سورية إلى لبنان عبر منطقتهم تحت أي حجة أو ذريعة، مشدّدة على أنّ المنطقة ستبقى مصدر اطمئنان لسورية.

وأكدت هيئة أبناء العرقوب ومزارع شبعا بعد اجتماع تدارست فيه الاتصالات والمشاورات التي قامت بها لمتابعة التطورات الأمنية في قرى جبل الشيخ السورية، دعمها الجيش اللبناني وتدابيره لحماية المواطنين من الاعتداءات الصهيونية وقوى التطرف المسلح وحفظ الأمن والاستقرار، مطالبة «جميع الأطراف والقوى بالعمل الحثيث لمنع تداعيات الحوادث في الجوار السوري من الوصول إلى المنطقة، وعدم السماح باستغلال الوجود الإنساني للنازحين السوريين في تحقيق مآرب أمنية أو سياسية».

وأعلنت أنها تؤيد وتدعم «تدابير الجيش اللبناني لمنع دخول المسلحين والمتورطين في الصراعات المسلحة السورية إلى لبنان من طريق العرقوب، تحت أي حجة أو ذريعة، لحفظ استقرار المنطقة والوحدة الراسخة بين أبنائها والمؤسسة العسكرية، الجهة الوحيدة التي تقدّر الأسباب الإنسانية وتتخذ القرار المناسب تجاهها».

ودعت كل وسائل الإعلام والشخصيات والقوى المهتمة، «إلى توخي الموضوعية والدقة في مقاربة الأوضاع داخل شبعا والعرقوب، وبناء الأخبار على الحقائق وتاريخ المنطقة العريق في الانفتاح والاعتدال بين مكوناتها كافة بعيداً من الإرهاب والتعصب».

وأكدت الهيئة «التزام أبناء المنطقة بأسس العلاقات الأخوية التي تربطهم مع الجوار»، مشيرة إلى أنها «لن تسمح بالمس بهذه العلاقات، لأنّ منطقتنا كانت دائماً مصدر اطمئنان وأمان لكلّ من فيها ومن حولها».

وعقد رئيس تيار المقاومة اللبناني جميل ضاهر، لقاء في منزله في بلدة شبعا، في حضور شخصيات وفعاليات من المجتمع المدني وحشد شعبي، واستنكر المجتمعون «ما يتم تداوله في خصوص المنطقة والذي لا يمتّ إلى الحقيقة بصلة»، معتبرين «أنّ هناك أمراً ما يدبر لمنطقة شبعا – حاصبيا لحرمانها من الأمن والأمان اللذين تنعم بهما».

وقال ضاهر في بيان تلاه بعد اللقاء: «إنّ من يوهمون الناس بأنّ شبعا وحاصبيا وكل العرقوب يشكلون خطراً إرهابياً، ويعملون لتحويل المنطقة إلى عرسال ثانية باسم الوطنية والقومية، وإنّ الأمن والأمان اللذين تنعم بهما منطقة شبعا وحاصبيا يزعجانهم»، مؤكداً «أنّ شبعا ومنطقتها كانتا نقطة انطلاق المقاومين الشرفاء وحاضنة المقاومة ولا تزالان». وأضاف: «إننا في شبعا ومحيطها، نعمل للحفاظ على وجهة البندقية نحو فلسطين المحتلة ضدّ العدو الصهيوني الغاصب، وضدّ كل من يسعى ليعبث بأمن واستقرار البلاد من جماعات مشبوهة تعمل للخراب والفتنة خدمة للعدو «الإسرائيلي»، ولا نقبل أن تكون منطقة العرقوب وحاصبيا إلا المنطقة التي ترعب الصهاينة وتطمئن لها سورية وتكون منطقة العز والشرف لكل لبنان».

فتحعلي يلتقي الحص: الهبة الإيرانية منطلق لمزيد من التعاون

الحص خلال لقائه فتحعلي (دالاتي ونهرا)

اعتبر سفير الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد فتحعلي «أن الهبة العسكرية الايرانية للجيش اللبناني في حال تحققت وأبصرت النور بإمكانها أن تكون المنطلق لمزيد من التعاون الثنائي البناء مع الحكومة اللبنانية والجيش في المستقبل»، مؤكداً أن بلاده تعتبر «ان الواجب يملي عليها ان تقف الى جانب لبنان حكومة وشعباً وجيشاً في ظلّ الظروف العصيبة التي يمرّ فيها لبنان».

كلام فتحعلي أتى بعد زيارته الرئيس سليم الحص، في دارته في عائشة بكار، حيث تمّ البحث في الأوضاع في لبنان والمنطقة. وأشار السفير الايراني إلى «أن الجمهورية الإسلامية تتحلى في المفاوضات النووية الإيرانية التي تجريها مع دول مجموعة الـ5+1، وخصوصاً التي بدأت أول أمس في العاصمة العمانية مسقط، بمنطق علمي وقانوني سليم، يستند الى المواثيق والأعراف والقوانين الدولية»، لافتاً إلى «أن طهران استطاعت من خلال اعتمادها هذا المنطق السليم ان تستمر وأن تمضي قدماً في شرح وجهة نظرها التي تنطبق مع القانون الدولي أمام الطرف الآخر».

وثمن فتحعلي المواقف الوطنية التي لطالما صدرت من قبل الرئيس الحص، طوال الفترات الماضية ولا سيما لجهة ما يتعلق باحتضان نهج المقاومة وإن كان يتعلق بدعم وترسيخ كل الأمور التي تخدم المصلحة الوطنية العليا.

الداود من الرابية: خط الممانعة مستهدف

رأى النائب السابق فيصل داود «أنّ الوضع دقيق، ويتطلب الحذر من الجميع»، لافتاً إلى «أنّ خط الممانعة مستهدف».

وقال الداود بعد زيارته رئيس تكتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون في دارته في الرابية: «مرشحنا لرئاسة الجمهورية، هو العماد عون، الذي هو شخص لديه إرادة فذة وكفه نظيفة ومخلص للبنان ولتراب هذا الوطن، لذلك ليس لدينا خيار آخر».

واستنكر الداود «ما يطرح حول الدولة الدرزية»، منتقداً «تصريحات بعض السياسيين الذين يساهمون في هذا الطرح». وأكد «أنّ الدروز مقاومون، ومجدل شمس هي الشاهد الأساسي على مقاومة الاحتلال الإسرائيلي»، مضيفاً: «الموحدون في سورية يرفضون أي طرح غير وطني وغير عربي وغير مقاوم».

وعن انعكاسات ما يجري على راشيا وحاصبيا والبقاع الغربي، قال: «نحن نحيي أهلنا على موقفهم الوطني وخصوصاً أهل شبعا الملتزمين بالوحدة الوطنية».

كما حيا «المقاومة على عقلانية مواقفها ومعالجتها للأمور في هذه المناطق»، منوهاً «بالجيش اللبناني الذي منع الجرحى والمقاتلين من الدخول إلى شبعا بناء على طلبي أنا شخصياً، أشكرهم فهم من وأد الفتنة التي كانت تحضر في هذه المناطق».

وما إذا كان الجيش والأهالي يسيطرون بالكامل على هذه المنطقة، أجاب: «هناك سيطرة شبه كاملة من الجيش ونحن خلفه. يجب ألا ننسى أنّ الأهالي متيقظون، هم خلفية الجيش، ونحن نعتبر أننا معنيون مباشرة في هذا الموضوع، هذه المنطقة دقيقة ويجب الاهتمام بها، نطلب من قيادة الجيش أن تكثف وجود الجيش في هذه المناطق».

وأشار الداود إلى «أنّ الوضع دقيق، ويتطلب الحذر من الجميع، فنحن لا نعرف مدى الانعكاسات التي يمكن أن تقع على المنطقة، ويجب أن نبقى حذرين، لأنّ المرحلة دقيقة»، لافتاً إلى «أنّ خط الممانعة مستهدف».

عون والداود في الرابية

الكتائب: انتخاب رئيس أقرب الطرق للخروج من المأزق الوطني

جدّد حزب الكتائب موقفه «بأنّ تشريع الضرورة يبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية»، معتبراً أنّ انتخاب رئيس هو أقرب الطرق للخروج من المأزق الوطني.

وتطرق الحزب خلال اجتماعه أمس برئاسة الرئيس أمين الجميل إلى موضوع التمديد للمجلس النيابي، معرباً عن خشيته من «تأقلم المسؤولين والقيادات والنواب مع هذا الواقع ذي الأضلع العبثية، سواء التمديد الحاصل تكراراً في مجلس النواب، وهو المؤسسة الأم التي هي مصدر السلطات والمدى الطبيعي والرحب للممارسة الديمقراطية، أو الفراغ في رئاسة الجمهورية، المنصب الأول في الدولة التي تجسد رمزية الوطن وميثاقيته». ورأى في بيان بعد الاجتماع، «أنّ ما يحصل ليس سوى تثبيت للفراغ على كل المستويات، والأخطر أنه مطلوب من الجميع التسليم بالتعطيل الذي يتمدّد باتجاه إلغاء الديمقراطية بالكامل، وإفقاد الثقة بالنظام اللبناني رغم صموده القوي في وجه التحديات الوجودية في الداخل، والتطورات الدراماتيكية في منطقة الشرق الأوسط، وكأنّ ما عجزت عنه النزاعات والمؤامرات المسلحة، وما أخفقت في تحقيقه أحداث الجوار، ستقوى عليه الممارسات السياسية العبثية».

وأضاف: «للخروج من هذا المأزق الوطني، ولاستعادة المؤسسات الدستورية لحضورها ودورها، يجدّد المكتب السياسي دعوته الى اعتماد الطريق الأسهل والأقرب والأنجع، وهي انتخاب رئيس للجمهورية واسترداد هذا الاستحقاق من المعطى الإقليمي والدولي إلى المدى الداخلي، خصوصاً أنّ هذا الاختبار مرتبط حصراً بالسادة النواب، ومحكوم فقط بانعقاد المجلس، وتأمين نصابه الدستوري، وتعطيل كل ما من شأنه تأخير الاستحقاق أو إرجاؤه أو الغاؤه».

كما جدّد حزب الكتائب موقفه «بأنّ تشريع الضرورة يبدأ بانتخاب رئيس للجمهورية، والتعامل مع كل ما يتصل بانبثاق السلطة، وما عدا ذلك يبقى إمعاناً في الفراغ، وعبثاً بمقدرات الوطن ومستقبله، وتنكيلاً بثقة اللبنانيين بوطنهم، وثقة أصدقاء لبنان في العالم التي تبقى شرطاً أساسياً لدعم لبنان على كل المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية».

أمل: التمديد حفظ لبنان

أكدت حركة أمل أنها حريصة على تفعيل مؤسسات الدولة وانتخاب رئيس للجمهورية، وأنّ التمديد للمجلس النيابي حفظ للبنان «وهو مركب نجاة يحول دون الفراغ»، لافتة إلى «أنّ أي كلام عن إمكان إجراء الانتخابات، لم يكن صحيحاً على الإطلاق، ولا سيما أنّ مكوناً أساسياً هو تيار المستقبل كان يعارضها».

قبيسي

وفي هذا السياق، أشار النائب هاني قبيسي إلى «أنّ ما جرى في الأيام الماضية من إنجاز لبعض الاستحقاقات هو ليس طمعاً بمنصب ولا سعياً إلى كرسي بل هو حفظ للبنان لكي لا يكون ساحة للتدمير والقتل بإفراغ المؤسسات وجعل لبنان بلد الفراغ بحيث لا تكون فيه أي مؤسسة تعمل، وفتح الساحة أمام هذا الإرهاب القاتل الفتاك الذي يضرب جسد الأمة».

وقال في احتفال تأبيني في النادي الحسيني لبلدة عرمتى: «لن نرضى أن يصل المجلس النيابي إلى فراغ مطلق كما لن نرضى أن تصل رئاسة الجمهورية إلى فراغ مطلق، وبالتالي تذهب الحكومة في مهب الريح ويبقى لبنان من دون هيئات ومؤسسات رسمية ترعى وتحمي شؤون الدولة».

خريس

ورأى النائب علي خريس، من جهته في حديث إذاعي، «أننا أمام مرحلة مهمة بعد التمديد»، معتبراً «أنّ الجميع مدعو إلى التبصر وإلى أن يكون على مستوى المسؤولية لا سيما عبر الحوار بين الفرقاء علنا نتمكن من إخراج لبنان من محنته من خلال انتخاب رئيس للجمهورية، لأنّ ما من أحد في المنطقة سيساعدنا خلال هذه الفترة».

ورداً على ما يقال عن فتور في العلاقة مع البطريرك الماروني بشارة الراعي، أكد خريس «أنّ الأمور لم تصل إلى قطيعة»، مضيفاً: «التمديد لم يكن خيارنا ولكننا فضلناه على الذهاب إلى الفراغ، وكل ما سمعناه من كلام عن إمكان إجراء الانتخابات، لم يكن صحيحاً على الإطلاق، ولا سيما أنّ مكوناً أساسيا هو تيار المستقبل كان يعارضها».

حمدان

وأكد عضو هيئة الرئاسة لحركة أمل خليل حمدان، بدوره، أنّ الحركة وكتلتها النيابية «كانتا حريصتين على تفعيل مؤسسات الدولة وما زالتا، وأنهما مع انتخاب رئيس للجمهورية اليوم قبل الغد، ولا يجوز لأحد أن يستخدم مناوراته حتى ولو أدى ذلك إلى الفراغ».

وقال خلال احتفال تأبيني في بلدة صريفا: «إنّ وجود المؤسسات واحترام المهل هو أمر طبيعي، إلا في هذا البلد الذي يتم فيه تغليب الخاص على العام، خصوصاً أننا أمام منعطفات خطيرة للغاية»، داعياً إلى الاعتبار «مما يجري حولنا، حيث تترنح المؤامرة مهدّدة وحدة الأرض والدول بالإرهاب العابر للحدود». وأضاف: «نحن على يقين بأنّ الوحدة الوطنية تتحقق بالابتعاد عن التحريض المذهبي والطائفي والوحدة الوطنية تتحقق بدعم الجيش وتأمين كل وسائل الدعم ليبقى في المقدمة، وهنا نسأل عن الهبة الإيرانية غير المشروطة، لماذا يصرّ البعض على رفضها؟ أليس في هذا تلاعب بمصير البلد والوطن على كف الإرهاب»؟

واعتبر حمدان «أنّ التمديد للمجلس النيابي، هو مركب نجاة يحول دون الفراغ، ولقد مارسنا قناعاتنا عندما أصررنا على إجراء الانتخابات في المواعيد المحدّدة»، لافتاً إلى «أنّ أمام المجلس النيابي العديد من المهمات التي تنتظره بعد التمديد، من انتخاب رئيس للجمهورية إلى إقرار سلسلة الرتب والرواتب إلى تحصين الوضع الأمني والاجتماعي».

الموسوي: وحدها إيران قادرة على تقديم سلاح يهزم العدو «الإسرائيلي»

أكد عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب نواف الموسوي «أنّ المقاومة أقوى مما كانت عليه من قبل حين انطلاقتها»، مؤكداً أنّ إيران وحدها قادرة على تقديم سلاح يهزم العدو «الإسرائيلي».

وقال الموسوي خلال احتفال تكريمي لشهداء المقاومة في بلدة الشهابية: «إنّ المقاومة اليوم وبعد هذه الأعوام الطويلة هي أقوى مما كانت عليه من قبل حين انطلاقتها، وكل عام يمضي تصبح المقاومة أقوى وأشد تصميماً من ذي قبل، وهي قادرة على تحقيق أهدافها بإمكانات لم تكن لها من قبل، ففي عام 2006 واجهنا أشرس قوة دولية بوجه إقليمي هو العدو الصهيوني، وكانت هذه الهجمة أعظم مما سبقتها، وقد تمكنا من هزيمة هذا العدو، وكنا في كل مرحلة نظهر أننا أقوى من المراحل التي سبقت». وأضاف: «إنّ الأصوات التي تحاول إشاعة مناخ الضعف أو التعب أو بلوغ حافة الاستنزاف هي أصوات لا تثق بما تقوله ولا تصدقه، وإنما تفعل ذلك في إطار حرب نفسية، وهي حرب لطالما أعتمدت بهدف التأثير على معنويات مجتمع المقاومة، ولكنهم كانوا يصدمون مرة بعد أخرى بمواقف أهالي وإخوة الشهداء الذين إن قدموا شهيداً قالوا لا يزال لدينا الكثير لنقدم».

وتابع الموسوي: «من الطبيعي أن يكون الجيش اللبناني في طليعة من يدافع عن وطنه وشعبه، فلقد كان اتفاق الطائف واضحاً في أنّ مهمة الجيش اللبناني هي مواجهة العدوان «الإسرائيلي» على لبنان، ولذلك فإنّ مسؤولية السلطة السياسية هي في تمكين الجيش اللبناني من مواجهة العدوان «الإسرائيلي»، وهذا يفرض تسليحاً يمكّنه من أداء هذه المهمة الوطنية».

وطلب الموسوي أن «تبقى الهبة الإيرانية قائمة ومطروحة لأنها السبيل إلى تمكين الجيش اللبناني من الحصول على هبات، لأننا كنا نسمع من بعض المسؤولين أن بعض الهبات كادت تتبخر، فلذلك نشكر الجمهورية الإسلامية على هذه الهبات في الوقت الذي تخطو نحو مراحل إيجابية في سبيل الإنجاز والتحقيق، ولكنّ الشكر لا يكفي، فنحن في حاجة إلى الموافقة من جانب الحكومة على تسلم الهبة الإيرانية، وهذا الأمر هو على الأقل لسببين: الأول أنه مصلحة لبنان في تنويع مصادر السلاح وكل دولة في العالم تحرص على تنويع مصادر السلاح حتى لا تكون أسيرة لنوع من السلاح يأتي من جهة دولية واحدة مما يحرر القرار السياسي والعسكري اللبناني من ضغوط يمكن أن تمارس عليه، والسبب الثاني هو أنه لن يكون هناك أي دولة في العالم مستعدة لتقديم السلاح النوعي القادر على هزيمة العدو «الإسرائيلي» إلا إيران، فلا فرنسا ولا أميركا ولا غيرهما من الدول مستعدة لتقديم سلاح يمكن أن يهزم العدو «الإسرائيلي»، ووحدها إيران قادرة على تقديم هذا السلاح».

ورشة عمل في مجلس النواب عن الرقابة البرلمانية في العراق

افتتحت في مجلس النواب أمس، ورشة عمل حول «الرقابة البرلمانية الفعالة على الموازنة وتطبيقاتها في العراق»، نظمها البنك الدولي بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب البرلماني والدراسات التشريعية ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية.

وألقى رئيس لجنة المال والموازنة النائب ابراهيم كنعان كلمة مجلس النواب اللبناني، مشيراً إلى «أنّ الدستور اللبناني خصّص المواد من 81 إلى 89 للمالية العامة وللرقابة المالية البرلمانية على أعمال الحكومة المالية، وحدّد النظام الداخلي لمجلس النواب أصول ممارسة الرقابة البرلمانية ومنها الرقابة على الموازنة، وخصّ قانون المحاسبة العمومية المجلس النيابي ببعض الصلاحيات».

على صعيد التشريع الضريبي، وهو أحد مظاهر الرقابة البرلمانية المسبقة على واردات الموازنة، أشار كنعان إلى «أنّ المواد 81 و82 من الدستور حدّدت أصول فرض الضرائب بقوانين. وإن كان المجلس النيابي، في ظل ظروف معينة، قد فوض إلى الحكومة حق التشريع الضريبي بواسطة المراسيم الاشتراعية، إلا أنّ هذا التفويض كان لمدة محدّدة وفي حقول معينة، بحيث انتهى مفعوله بانتهاء مدة التفويض واقتصر على التشريع في الحقول المحدّدة حصراً. هذا مع العلم بأنّ حقّ المجلس النيابي في تعديل هذه المراسيم الاشتراعية عندما تدعو المصلحة العامة ما زال قائماً».

أما على صعيد الموازنة، التي عرفها قانون المحاسبة العمومية بأنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواردتها عن سنة مقبلة، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق، لفت إلى أنّ المواد 83 إلى 86 من الدستور حدّدت أصول إعدادها وإحالتها إلى المجلس النيابي بحيث يتبين بأنّ حق إقرار الموازنة مكرّس دستورياً للمجلس النيابي الذي يجيز للحكومة:

– الإذن بالجباية، أي جباية الواردات وفقاً للأحكام التي ترعى فرض الضرائب والرسوم وسائر الإيرادات، وهذا الإذن مطلق، أي أنّ بإمكان الحكومة تجاوز الواردات المحددة شرط التزامها بأحكام القوانين المتعلقة بطرح الضرائب والرسوم وتحصيلها، والتي يكون مجلس النواب قد أقرّها في مرحلة سابقة.

– الإذن بالإنفاق المشروط بسقوف الاعتمادات الملحوظة بالنسبة الى كل بند حيث يتم التصويت على الموازنة بنداً بنداً».

وأضاف: «أما على صعيد الإقراض والاستقراض، فقد حدّدت المادة 88 من الدستور أصول عقد قرض بموجب قانون، فالاقتراض لتغطية النفقات العمومية، أي لتغطية نفقات الموازنة، لا يمكن إجراؤه إلا بقانون، إذ تشمل موافقة المجلس النيابي الشروط المتعلقة بالقرض لجهة قيمته ومدته والفائدة وأقساط التسديد والبنود الجزائية وسواها».

وعلى صعيد الرقابة البرلمانية أثناء التنفيذ، أشار كنعان إلى أنّ المجلس النيابي يمارس هذه الرقابة بإحدى الطرق التالية:

الطلب إلى الحكومة تقديم الإيضاحات والمعلومات المتعلقة بسير النفقات والواردات في أي وقت من السنة، وذلك من طريق الأسئلة الشفهية والخطية والاستجوابات.

استدعاء الحكومة إلى اللجان النيابية عندما تشاء هذه اللجان للاستماع إليها في مواضيع مالية عامة أو خاصة.

كثيراً ما تلجأ الحكومة إلى طلب فتح اعتمادات إضافية أو تحيل إلى المجلس مشاريع اتفاقات قروض، وعليها في كل مرة أن تبرر الطلب، مما يفسح المجال أمام المجلس النيابي ولجانه المختصة للاطلاع على سير تنفيذ الموازنة وبالتالي مناقشة الحكومة في سياستها المالية.

– تتولى أجهزة الرقابة لا سيما التفتيش المركزي وديوان المحاسبة وضع تقارير دورية وبخاصة تتناول قضايا تتعلق بتنفيذ الموازنة، وتودع نسخة عنها المجلس النيابي بحيث يمكن للمجلس أو لأي لجنة من لجانه أو لأي نائب أن يستوضح الحكومة عن القضية موضوع التقرير.

– يمكن المجلس النيابي تأليف لجان تحقيق برلمانية تتولى التحقيق في قضايا مالية تتعلق بتنفيذ الموازنة عندما تدعو الحاجة».

وفي ما يخصّ الرقابة البرلمانية بعد التنفيذ، قال كنعان: «لقد حدّدت المادة 87 من الدستور أصولها من خلال موجب عرض الحسابات المالية النهائية على المجلس النيابي ويعتبر ديوان المحاسبة من الأجهزة التي تسهل إجراء الرقابة المالية البرلمانية على مدى التزام الحكومة بما أجيز لها جبايته وإنفاقه بموجب قانون الموازنة».

كنعان متحدّثاً خلال الورشة (تمّوز)